

Distr.: General
8 November 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثون
5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

د-1/32- حالة حقوق الإنسان في السودان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان،

وإذ يكرر تأكيد أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ يكرر أيضاً تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان، واستقلاله السياسي، وسلامة أراضيه ووحدته الوطنية، ويعرب عن تضامنه مع الشعب السوداني،

وإذ يشير إلى جميع قرارات المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان، بما في ذلك القرارات 22/39 المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2018، و35/42 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2019، و25/45 المؤرخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020،

وإذ يشير إلى جميع القرارات والبيانات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن السودان،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006، وإلى قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 و2/5، المؤرخين 18 حزيران/يونيه 2007،

وإذ يؤكد على أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها وحمايتها، بما يشمل حرية التعبير والتجمع، حتى في سياق الاحتجاجات السلمية،



وإن يشير إلى البيان الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، والبيان الصادر المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات المؤرخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2021،

وإن يشير أيضاً إلى التزامات السودان بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغيرهما من المعاهدات التي أصبح طرفاً فيها، وإن يشير كذلك إلى التزام السودان، الوارد في الوثيقة الدستورية لعام 2019 واتفاق جوبا للسلام في عام 2020، باحترام وحماية حقوق الإنسان،

وإن يرحب بتصديق السودان على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وعلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري،

وإن يعيد تأكيد أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في التخطيط وصنع القرار فيما يتعلق بالوساطة وبناء الثقة ومنع نشوب النزاعات وحلها، وفي جميع الجهود الأخرى الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، وتأكيد ضرورة منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومعالجتها، مثل العنف الجنسي والعنف الجنساني،

وإن يقر بأن حالة حقوق الإنسان في السودان قد شهدت تحسناً ملحوظاً وكانت آخذة في التحسن قبل استيلاء العسكريين على السلطة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وإن يسلم أيضاً بالدور المستمر في مجال رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، ولا سيما من جانب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، من أجل المساعدة على تحقيق هذا التحسن،

وإن يشير مع التقدير إلى انتفاضة الشعب السوداني الشعبية المثالية والسلمية والملهمة في عام 2019، ولا سيما بمشاركة المرأة والشباب الواسعة النطاق فيها، والتي كانت تدعو إلى الحرية والسلام والعدالة، وأدت إلى إحداث تغيير جوهري في الحالة السياسية في السودان، وتشكيل حكومة انتقالية يقودها مدنيون، بقيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك،

وإن يلاحظ مع التقدير التعاون بين السودان والمكتب القطري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وإن يشدد على أهمية استمرار هذا التعاون،

وإن يلاحظ مع التقدير كذلك التعاون بين السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بما في ذلك التعاون في مجال حماية المدنيين،

وإن يعرب عن القلق العميق إزاء الاعتقالات التعسفية لقادة الحكومة المدنية، والشخصيات السياسية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، والطلاب، والمحامين وغيرهم، وإزاء القيود المفروضة على ممارسة حرية التعبير، عبر شبكة الإنترنت أو خارجها، بما في ذلك إغلاق شبكة الإنترنت، فضلاً عن تقييد الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وإزاء الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين منذ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021،

وإن يشير إلى تأجيل الاستعراض المتعلق بالسودان في إطار الاستعراض الدوري الشامل بسبب الأوضاع الراهنة،

وإن يشير إلى أن الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان مطالبة باحترام أعلى المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

- 1- يرحب بقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بتعليق مشاركة السودان في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي، عقب استيلاء الجيش السوداني على السلطة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛
- 2- يرحب أيضاً بجهود الممثل الخاص للأمن العام في السودان، وقرار الاتحاد الأفريقي إيفاد بعثة إلى السودان بهدف إيجاد حل للوضع الراهن، ويدعو جميع الأطراف المعنية في السودان إلى التعاون الكامل مع كل من الممثل الخاص والاتحاد الأفريقي، ويشجع الممثل الخاص والاتحاد الأفريقي على تنسيق أنشطتهما؛
- 3- يدين بأشد العبارات/الممكنة استيلاء الجيش السوداني في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 على الحكومة الانتقالية التي يقودها رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وتعليق المؤسسات الانتقالية، وفرض تدابير أحادية تتعارض مع الوثيقة الدستورية السودانية وشروط اتفاق جوبا للسلام؛
- 4- يدعو إلى العودة الفورية إلى الحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون، والعودة إلى مبادئ الحكم المدعومة دولياً في السودان، امتثالاً للوثيقة الدستورية السودانية واتفاق جوبا للسلام، نصاً وروحاً؛
- 5- يحيط علماً بالبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بشأن الحالة في السودان⁽¹⁾؛
- 6- يدين إقدام الجيش السوداني على الاحتجاز التعسفي لرئيس الوزراء عبد الله حمدوك وأعضاء آخرين في مجلس وزراء حكومة السودان وغيرهم من المدنيين وكبار المسؤولين الوطنيين والإقليميين والمحليين الذين عيّنهم الحكومة الانتقالية، ويدعو الجيش السوداني إلى الإفراج فوراً، دون تأخير ودون شروط مسبقة، عن جميع الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية وتعسفية منذ بدء استيلاء الجيش على السلطة؛
- 7- يحث على ضمان سلامة جميع المحتجزين وكرامتهم بشكل صارم وفقاً للالتزامات السودان الدولية في مجال حقوق الإنسان؛
- 8- يدعو الجيش السوداني إلى أن يجري حواراً مع القادة المدنيين، دون تأخير ودون شروط مسبقة؛
- 9- يرحب بالبيانات الصادرة بهذا الشأن عن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والأمن العام، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات؛
- 10- يعرب عن بالغ قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان منذ استيلاء العسكريين على السلطة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ولا سيما الاستخدام المفرط للقوة الذي تسبب في مقتل وإصابة محتجين سلميين؛
- 11- يؤكد أهمية الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ويذكر على وجه الخصوص بالتزام السودان، في جملة أمور أخرى، باحترام الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، ويحث السودان في هذا الصدد تحديداً على حماية الصحفيين، والعاملين في وسائل الإعلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والطلاب، والمحامين، ويدعو إلى رفع القيود المفروضة على شبكة الإنترنت، وخدمات الاتصالات، ووسائل التواصل الاجتماعي، من أجل كفالة وصول الشعب السوداني إلى المعلومات؛

- 12- يحث جميع الأطراف الفاعلة في السودان على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، والكف عن ممارسة العنف وعن ارتكاب المزيد من الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- 13- يدعو السودان إلى أن يكفل ملاحقة المسؤولين عن أي انتهاكات وتجاوزات من هذا القبيل وأن يقدم الدعم للضحايا؛
- 14- يطلب إلى المفوضة السامية أن تطلع مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين على آخر المستجدات، خلال جلسة تحاور معززة بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان عقب استيلاء الجيش على السلطة؛
- 15- يطلب أيضاً إلى المفوضة السامية أن تعين دون إبطاء خبيراً معنياً بحقوق الإنسان في السودان يتولى، بمساعدة المكتب القطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في السودان والتعاون الوثيق معه، رصد ما يطرأ على حالة حقوق الإنسان في السودان، بما في ذلك إيلاء الاعتبار الواجب لضمان مراعاة المنظور الجنساني في جميع أوجه العمل، والتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني، لرصد تطورات حالة حقوق الإنسان منذ استيلاء العسكريين على السلطة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وحتى استعادة الحكومة المدنية؛
- 16- يطلب كذلك إلى المفوضة السامية أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخمسين، بمساعدة الخبير المعين المعني بحقوق الإنسان في السودان، تقريراً خطياً شاملاً يركز على حالة حقوق الإنسان منذ استيلاء العسكريين على السلطة، ويتناول انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال هذه الفترة، على أن يعقب ذلك تنظيم جلسة تحاور معززة؛
- 17- يقرر أن تنتهي فترة ولاية الخبير المعين المعني بحقوق الإنسان في السودان عند استعادة الحكومة المدنية؛
- 18- يطلب إلى الأمين العام أن يتيح للمفوضية السامية كل الدعم المالي والتقني واللوجستي اللازم في هذا الصدد؛
- 19- يدعو المفوضة السامية والخبير المعين إلى رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ومواصلة تقديم المعلومات بشأنها إلى مجلس حقوق الإنسان، وتقديم المشورة بشأن الخطوات الإضافية التي قد تكون ضرورية إذا استمر تدهور الحالة؛
- 20- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

الجلسة الثانية

5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

[اعتمد دون تصويت.]